أعلنت تحفّظها عن قرار الأسد "إطلاق بعضهم"

"سيدر واتش": مئات اللبنانيين لا يزالون في السجون السورية

اعلنت منظمة "سيدر واتش – لبنان" في لندن ("النهار") تحفظها الكامل "عن قرار الرئيس السوري بشار الاسد بالافراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين في السجون السورية، وما يعنينا منها في الاطار اللبناني، التسريبات الغامضة حول الافراج عن مجموعة من المعتقلين اللبنانيين راوحت اعدادهم بحسب المصادر السورية بين ٣٥ و١٠٠ معتقل، في محاولة لطمس ملف المئات غيرهم من المعتقلين واقفاله". ودعت الرئيس الاسد الى "الافراج عن جميع المعتقلين اللبنانيين، والسماح للجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة معتقلات صيدنايا وعدرا وتدمر وغيرها للتأكد من سلامة المعتقلين اللبنانيين واعداد لوائح باسمائهم"، مؤكدة "ان حملتها من اجل هؤلاء المعتقلين مستمرة".

وقالت في بيان "ان تحفظنا ينبع من المعطيات الآتية:

– لا يتفق عدد المعتقلين اللبنانيين الذي اعربت السلطات السورية عن نية الافراج عنهم مع ارقام اللوائح المتوافرة لدينا ولدى منظمات حقوق الانسان العالمية والمحلية في لبنان ولجان الاهل، ذلك ان المعتقلين يقدرون بالمئات، وليس صحيحا اطلاقا انهم بضع عشرات، بل مئات ان لم نقل الافا.

– تشكل خطوة الرئيس السوري ادانة كاملة لسياسة السلطة اللبنانية ومؤسساتها القضائية والامنية التي تتحمل مسؤولية مباشرة في اخفاء معالم هذه الجريمة وتوفية المعتقلين الاحياء ودفنهم بقرارات غير واقعية ووهمية.

– تشكل الخطوة السورية انتصارا لنضال امهات المعتقلين ومؤسسات حقوق الانسان الناشطة من اجل لبنان بعد محاولة فرض الصمت والموت على هذه القضية الانسانية المأسوية".

وتمنت على الرئيس الاسد "وقف كل عمليات الخطف والاختفاء القسري التي تنفذها القوات السورية في لبنان من دون اي مسوغ قانوني وفي شكل يتنافى مع القوانين اللبنانية والعالمية المرعية". داعية "السلطات اللبنانية الامنية والقضائية الى تحمل مسؤولياتها في هذا الاطار والطلب من القيادة السورية الافراج عن جميع المعتقلين، واصدار اوامر مباشرة وواضحة الى الاجهزة الامنية اللبنانية بالكف عن خطف مواطنيها وتسليمهم الى الاجهزة السورية، واصدار اوامر صارمة الى الاجهزة الامنية العسكرية والقضائية اللبنانية بالتصدي لكل محاولة سورية لخطف مواطنين لبنانيين ووضع حد نهائي لهذه الممارسات التعسفية".

واعلنت "ان حملتها لن تتوقف قبل الافراج عن جميع المعتقلين وتوضيح الظروف المتصلة بجميع اللبنانيين الذين نقلوا الى المعتقلات السورية منذ عام ١٩٧٥، ومنهم الموسيقيان الشقيقان كرم وزياد مرقص، الموسيقي ايلي بو ناضر، الراهبان الانطونيان البر شرفان وسليمان ابو خليل، فيكتوريا دكاش، الدكتور جورج مالك حنا، بطرس خوند، طوني مخايل زكور، جميل ديب، جوزف جرجس ابي نجم، جوني سالم ناصيف، يوسف غندور، ناصر ديب قعفراني، نبيل فواز، بسام سمعان، الملازم طانيوس شربل زغيب، الملازم روبير بو سرحال، ايلي وهبة، ايلي حداد، جونيور الفرد كتانة، جوزف العقيقي، جهاد جورج عيد، ميلاد يوسف العلم، ضومط يوسف ابرهيم، طانيوس الطيار، جوزف الحويك، الياس ابرهيم جرجس، رياض يوسف جعجع، فؤاد حداد، ادوار صفير، جورج قزي، جورج عبدو نعمة، الياس لحود، نصير حليم سعد، مارون ادوار مسلم، بدليمون شهيد مقبل، ابرهيم ملحم جبر، جورج زاهر، بشارة طانيوس رومية، جان الياس بو نعوم، اسكندر فرحات هيكل، حاتم عثمان، جورج نقولا سلوم، انطوان ميشال سرحان، الياس طانيوس خليل، عامر سلمان بارودي، سالم مغربي، وائل حداد والعشرات غيرهم ممن تتوافر اسماؤهم لدى لجان الاهل ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية".

سوليد

ورأت منظمة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" (سوليد) في بيان ان "اللامبالاة في التعاطي مع مسألة الافراج عن لبنانيين من السجون السورية فاقت حدود المنطق والمعقول، بحيث ان السلطات، وعملا بمبدأ الشفافية في مثل هذه الظروف، لم تصدر حتى الان لوائح اسمية باللبنانيين المفرج عنهم ولا بأماكن وجودهم او اماكن تسلمهم". وقالت ان "كسر سياسة الصمت عن موضوع اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية جاء من سوريا هذه المرة وعلى أعلى مستوى. فماذا تنتظر الحكومة اللبنانية كي تعترف بوجود هذه القضية القانونية والانسانية، وتعمل على التحقيق في كل عمليات "الاختفاء القسري" و"الاعتقال الاعتباطي" لمواطنين لبنانيين على يد القوات السورية في لبنان وفقا لمواد "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" و"الاعلان لحماية كل الاشخاص من الاختفاء القسري"؟!

واعلنت "تأليف لجنة عمل تضم "سوليد" ومجموعة من المحامين، لمتابعة قانونية الاجراءات بحق الذين سيفرج عنهم والطلب من الحكومتين اللبنانية والسورية تعويض الاضرار التي لحقت بهم كما تنص المادة ٩ (٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية".